الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السابعة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الأولى
الجلسة ٢٨
المعقودة يوم الثلاثاء
١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢
الساعة ١٠/٣٠
نيويورك

محضر حرفي للجلسة الثامنة والعشرين

الرئيس:	السيد العربي	(مصر)
ثم:	السيد باتوكاليو	(فنلندا)
	(نائب الرئيس)	

المحتويات

النظر في مشاريع القرارات في إطار جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي (تابع)

../..

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

Distr. GENERAL
A/C.1/47/PV.28
12 December 1997
ARABIC

92-61796

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٢٠

بنود جدول الأعمال ٤٩ إلى ٦٥؛ و ٦٨ و ١٤٢؛ و ٦٧ و ٦٩ (تابع)

النظر في مشاريع القرارات في إطار جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لممثل بيرو، الذي سيعرض مشروع القرار A/C.1/47/L.25.

السيد فاسكيز (بيرو) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يشرف وفد بلادي أن يعرض مشروع القرار A/C.1/47/L.25، المعنون "نزع السلاح الإقليمي"، بالنيابة عن وفود اسبانيا، واستراليا، وإكوادور، وألبانيا، وألمانيا، وأوروغواي، وأيرلندا، وإيطاليا، وباراغواي، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، وبولندا، وبوليفيا، وبيرو، وتايلند، وتشيكوسلوفاكيا، وتوغو، وجمهورية كوريا، والدانمرك، ورومانيا، والسنغال، والسويد، وشيلي، وغواتيمالا، وغينيا، وفرنسا، والفلبين، وكندا، وكوستاريكا، وكولومبيا، ولكسمبرغ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنرويج، والنمسا، ونيكاراغوا، ونيوزيلندا، وهندوراس، وهنغاريا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليونان.

في ديباجة مشروع القرار ستشير الجمعية العامة الى قراراتها ١١٦/٤٤ شين و ١١٧/٤٤ باء المؤرخين في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، و ٥٨/٤٥ ميم المؤرخ في ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، و ٣٦/٤٦ واو المؤرخ في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١. وستضع الجمعية في اعتبارها أن النهج الإقليمي لنزع السلاح يمثل إحدى الوسائل الأكثر أهمية التي يمكن للدول أن تسهم بها في تعزيز الأمن الدولي والحد من الأسلحة ونزع السلاح، وتسلم بتكامل النهجين الإقليمي والعالمي لنزع السلاح وإمكانية اتباعهما في آن واحد في تعزيز السلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وستعلن الجمعية العامة اقتناعها بأنه لا يمكن تحقيق نزع السلاح إلا في مناخ من الثقة القائمة على الاحترام المتبادل وبهدف ضمان علاقات أفضل مبنية على العدل والتضامن والتعاون، وستلاحظ أن استهلاك الموارد لأغراض من المحتمل أن تكون مدمرة يتناقض تناقضا صارخا مع الحاجة الى التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وأن تخفيض النفقات العسكرية الناجم، في جملة أمور، عن عقد اتفاقات لنزع السلاح الإقليمي يمكن أن يسفر عن منافع في المجالين الاجتماعي والاقتصادي على السواء.

وستلاحظ الجمعية العامة أيضا أنه لا ينبغي لتدابير نزع السلاح في منطقة ما أن تؤدي الى زيادة في نقل الأسلحة الى غيرها من المناطق، أو توسيع الاختلالات و/أو التوترات العسكرية من منطقة ما لتشمل

مناطق أخرى، وستضع في اعتبارها أيضا أن تدابير بناء الثقة والوضوح عناصر أساسية في تحقيق نزع السلاح الإقليمي.

وفي منطوق مشروع القرار، ستؤكد الجمعية العامة من جديد أن النهج الإقليمي للتوصل الى نزع السلاح هو أحد العناصر الأساسية للجهود العالمية الرامية الى تعزيز الأمن والسلم الدوليين، وستعرب عن اقتناعها بأهمية وفعالية تدابير نزع السلاح الإقليمي المتخذة بناء على مبادرة دول المنطقة وبمشاركة جميع الدول المعنية.

وستؤكد الجمعية أن تحقيق تسوية سياسية شاملة للمنازعات والخلافات الإقليمية بالوسائل السلمية يمكن أن يسهم في تخفيض حدة التوتر وتعزيز السلم والأمن والاستقرار على الصعيد الإقليمي. وستؤكد على أهمية تدابير بناء الثقة، بما فيها الإعلام الموضوعي عن المسائل العسكرية.

وستؤكد الجمعية أيضا أن قيام تعاون متعدد الوجوه بين دول المنطقة الواحدة، يشمل المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، يمكن أن يفضي الى تعزيز الأمن والاستقرار على الصعيد الإقليمي. وستلاحظ الجمعية مع الارتياح التقدم الهام المحرز في شتى مناطق العالم من خلال عقد اتفاقات للحد من الأسلحة، واتفاقات سلم وأمن وتعاون، بما فيها الاتفاقات المتعلقة بحظر أسلحة التدمير الشامل، وتشجع الدول في المناطق المعنية على مواصلة تنفيذ هذه الاتفاقات.

وستشجع الجمعية العامة الدول الواقعة في نفس المنطقة على النظر في إمكانية إقامة آليات و/أو مؤسسات إقليمية بمبادرة منها لاتخاذ تدابير في إطار جهد لنزع السلاح الإقليمي أو لمنع المنازعات وتسويتها بالطرق السلمية بمساعدة من الأمم المتحدة عند الطلب.

وأخيرا، ستدعو الجمعية وستشجع جميع الدول على عقد اتفاقات، كلما أمكن، بشأن الحد من الأسلحة وتدابير بناء الثقة على الصعيد الإقليمي، بما في ذلك الاتفاقات المفضية الى منع انتشار أسلحة التدمير الشامل.

ونظرا لما لنزع السلاح الإقليمي من أهمية متعاظمة في الأمم المتحدة، وفي ضوء حقيقة أن معظم القرارات المتخذة في السنوات الماضية حول هذا الموضوع اتخذت بتوافق الآراء، ترى بيرو أنه ينبغي لأعضاء اللجنة في الدورات القادمة بذل المزيد من الجهود للعمل، قدر الإمكان، على دمج مشاريع القرارات المختلفة بشأن هذا البند بغية التركيز بأكبر قدر ممكن على المستوى المتعدد الأطراف لمسألة نزع السلاح الإقليمي.

وأخيرا، يأمل وفد بلادي، مثل سلفه، في اعتماد مشروع القرار A/C.1/47/L.25 بتوافق الآراء.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لممثل سنغافورة، الذي سيعرض مشروع القرار A/C.1/47/L.24.

السيد تشو (سنغافورة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي أولا أن أعرب عن سروري البالغ برؤيتكم في كرسي الرئاسة في هذه الدورة.

يشرفني أن أعرض بالنيابة عن مقدمي مشروع القرار، في إطار بند جدول الأعمال ٦٢ (ب)، "تدابير بناء الثقة على الصعيد الإقليمي"، مشروع القرار A/C.1/47/L.24، المعنون "معاهدة صداقة وتعاون في جنوب شرقي آسيا". ويشارك في تقديم مشروع القرار هذا ١٣٣ بلدا، أدرجت اسماؤها في صفحته الأولى أو ذكرت في اللجنة في الأيام القليلة الماضية؛ ولن أتلوها الآن.

إن معاهدة الصداقة والتعاون في جنوب شرقي آسيا معاهدة انضمت إليها جميع الدول الست الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا: اندونيسيا وبروني دار السلام وتايلند وسنغافورة والفلبين وماليزيا. وهدف المعاهدة هو تعزيز السلم المستمر والصداقة الدائمة والتعاون بين شعوب جنوب شرقي آسيا. وتوفر المعاهدة إطارا للتعاون في ميادين شتى، وأيضا آلية للتسوية السلمية للنزاعات وما برحت المعاهدة، منذ دخولها حيز النفاذ في عام ١٩٧٦، تشكل صكا هاما لبناء الثقة على الصعيد الإقليمي، وتسهم في تحقيق السلم والاستقرار اللذين يساندان النمو الاقتصادي والتنمية في بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا. وفي عام ١٩٨٩، انضمت بابوا غينيا الجديدة الى المعاهدة؛ وهذه السنة، انضمت أيضا فييت نام وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية الى المعاهدة في تموز/يوليه.

لقد أدت نهاية الحرب الباردة مؤخرا الى إقامة مناخ من التعاون المعزز على الصعيدين الإقليمي والدولي. فقد أصبح بإمكان بلدان جنوب شرقي آسيا أن تركز الآن على التعاون والنمو والتنمية في المجال الاقتصادي. وهكذا زاد لزوم المعاهدة وأهميتها في ميدان صيانة السلم والأمن الدوليين وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

يدعو الأمين العام في تقريره "خطة للسلام" (A/47/277) إلى إقامة علاقات أوثق بين الأمم المتحدة والرابطات الإقليمية، وذكر بصفة خاصة الدور الذي يمكن أن تضطلع به هذه الرابطات في بناء الثقة على الصعيد الإقليمي كجزء من الدبلوماسية الوقائية وبناء السلم. واستجابة لدعوته، قدمت أطراف معاهدة الصداقة والتعاون في جنوب شرقي آسيا مشروع القرار هذا للحصول على اعتراف الأمم المتحدة بهذه المعاهدة ودعمها لها. وقد انضم إلينا عدد كبير من الدول المقدمة لمشروع القرار من جميع مناطق العالم، بما في ذلك شركاء الحوار في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا. والدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا وغيرها من الدول الأطراف في المعاهدة ممتنة للدول الأخرى المقدمة لمشروع القرار ويشجعها تأييدها، ونود أن نعرب عن تقديرنا العميق لها جميعا. وكلنا نتشاطر الرأي القائل بأن السلم والأمن الإقليميين والتنمية تشكل أحجار الزوايا في الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في سبيل صيانة السلم والأمن الدوليين. وتحتاج هذه الجهود الإقليمية إلى دعم المجتمع الدولي للأمم، الذي تجسده الأمم المتحدة فهي تعزز مقاصد الأمم المتحدة وأهدافها.

ومشروع القرار A/C.1/47/L.24 بسيط واضح المعالم. فهو يتوخى في فقرة المنطوق الوحيدة موافقة الجمعية العامة على مبادئ معاهدة الصداقة والتعاون في جنوب شرقي آسيا ومقاصدها. والدول الـ ١٣٣ المقدمة لمشروع القرار، ولا يزال هذا العدد يتزايد، ترغب في اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء.

السيد شو (جمهورية كوريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن جمهورية كوريا، بصفتها من الدول المقدمة لمشروع القرار A/C.1/47/L.24 بشأن معاهدة الصداقة والتعاون في جنوب شرقي آسيا التي عرضها للتو ممثل سنغافورة، تود الإعراب عن تأييدها لمشروع القرار.

ويرى وفد بلدي أن موافقة اللجنة والجمعية العامة على المعاهدة من شأنها أن توضح الاتجاه الجديد في جهود تحديد الأسلحة ونزع السلاح التي يجب أن نبذلها بشكل أكثر نشاطا في المستقبل بغية تحقيق السلم والأمن العالميين.

إن الأمين العام يشير بكل حق في تقريريه "خطة للسلام" (A/47/277) و "الأبعاد الجديدة لتنظيم الأسلحة ونزع السلاح في فترة ما بعد الحرب الباردة" (A/C.1/47/7) إلى أن الترتيبات الإقليمية لديها إمكانية ضخمة للإسهام في الدبلوماسية الوقائية وحفظ السلم وصنع السلام وبناء السلم بعد انتهاء الصراع، وأن هناك مصالح متزايدة لدول كثيرة في وضع نهج إقليمية للحد من الأسلحة وبناء الثقة.

وإلى جانب ذلك، تعرب الجمعية العامة بالفعل عن تأييدها للجهود المبذولة لتنفيذ تدابير بناء الثقة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. ويرى وفد بلدي أن الممارسة التي تتبعها الأمم المتحدة في تأييد الجهود الإقليمية ستؤدي إلى العمل المستقر الفعال لتدابير بناء الثقة على الصعيد الإقليمي.

وتجدر الإشادة ببلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا والدول الأخرى الأطراف في المعاهدة لتعزيزها للهدف المشترك المتمثل في بناء الثقة الإقليمي، ونبذ الخلافات السابقة كتلك الخلافات التي سبقت اتفاقها على مسألة كمبوديا. ومن الواضح أنها ضربت مثلا ممتازا لبقية العالم عن طريق العمل معا لتحقيق الأمن الإقليمي.

ويرى وفد بلدي أن مشروع القرار سيؤثر بطريقة إيجابية على تصور المنطقة لبناء الثقة ويوفر مزيدا من الزخم لتدابير بناء الثقة في مناطق أخرى من العالم كذلك.

ولهذا تود جمهورية كوريا أن تعتمد اللجنة مشروع القرار بتوافق الآراء.

السيد سيغموندسون (أيسلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تميزت السنوات الثلاث الأخيرة بدينامية رائعة في الساحة الدولية. وبانتهاء الصراع بين الشرق والغرب وزوال الاتحاد السوفياتي، تواجهنا، للمرة الأولى منذ عقود، فرص جديدة، وبخاصة في مجال الأمن التعاوني.

إلا أنه، كما تبين من المناقشة التي دارت في اللجنة أثناء الأسابيع القليلة الماضية، ومن مشاريع القرارات المقدمة، لم يضع زوال الحرب الباردة حدا للجهود الرامية إلى الحفاظ على السلم والاستقرار من خلال تحديد الأسلحة ونزع السلاح. والاستقرار السلبي الذي ساد أثناء الحرب الباردة حلت محله حالة دولية بالغة التفجر ولا يمكن التنبؤ بها. ولئن كنا نرحب باختفاء شبح المحرقة النووية الكبرى، فهناك من الأسباب ما يبرر خشيتنا من التهديدات المتعددة المترتبة على انتشار أسلحة التدمير الشامل وزعزعة الاستقرار الإقليمي أو بناء القوات التقليدية على المستوى المحلي.

وفي الوقت نفسه أصبح مفهوم الأمن بأكمله أكثر اتساعا وأصبحت أبعاده أكثر تعددا. والمنظور العسكري السائد لسياسات الأمن الرئيسية المتبعة بعد الحرب تغلب عليه بدرجة متزايدة الجوانب السياسية والاقتصادية والبيئية. وعلى الرغم من الفارق التقليدي بين نزع السلاح وبناء الثقة، فمن المرجح

أن يصبح الخط الفاصل بينهما أقل وضوحا نظرا لزيادة الاهتمام الذي سينصب على وضوح النوايا بدلا من القدرات العسكرية. وبالإضافة إلى ذلك، فسيستدعي هذا تعاونا مؤسسيا أوثق على الصعيدين العالمي والإقليمي.

ولهذا من الأهمية المتزايدة أن تستفيد الأمم المتحدة من موارد المنظمات الإقليمية مثل حلف الأطلسي ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا. ويبدأ هذا المؤتمر حاليا مداولات في إطار المحفل الذي أنشئ مؤخرا للتعاون الأمني. وتأمل أيسلندا أن يصبح هذا المحفل الجديد سبيلا فعالا لإدماج تحديد الأسلحة المتعدد الأطراف في أوروبا مع نقطة التركيز وهي التأكيد المتزايد على بناء الثقة. ومعاهدة السماوات المفتوحة التي وقعت في هلسنكي في آذار/ مارس الماضي والتي سيصدق عليها قريبا في أيسلندا مثال ممتاز لتدابير بناء الثقة التي تمتد على طول المساحة الجغرافية الشاسعة بين فانكوفر وفلاديفوستك.

وأيا كان ما قد ينتظرنا في المستقبل، فلا بد لنا من الاستمرار في إيلاء الاهتمام الشديد للمتطلبات التي يفرضها تنفيذ الاتفاقات الرئيسية التي أبرمت مؤخرا لتحديد الأسلحة والتي تترتب عليها آثار عالمية، والتحقق من هذه الاتفاقات. وهذه المتطلبات وحدها ستستغرق وقتا طويلا وجهدا كبيرا في المستقبل القريب. ومن الواضح أن تخفيض الترسانات النووية الزائدة عن الحد لا يزال أكثر الأهداف إلحاحا في مجال تحديد الأسلحة على الصعيد الدولي. والقرارات التي اتخذتها من جانب واحد الولايات المتحدة وروسيا في عام ١٩٩١ للقضاء على أسلحتهما النووية التكتيكية التي تطلق من الأرض، والإعلانات التي تلت ذلك بشأن التخفيضات الواسعة النطاق في الأسلحة الاستراتيجية في حزيران/يونيه ١٩٩٢ تبشر بالخير، إلا أنه يجب تقييمها على نطاق واسع على أساس الوضوح والأمن اللذين يتبعان في تنفيذها.

وإذ ننتقل إلى المهام التي نحن بصددها، نجد أن لجنتنا بصدد النظر في مشاريع قرارات متعددة بشأن مسائل لها أهمية كبيرة. أولها وأهمها أن هناك النتيجة التاريخية لمؤتمر نزع السلاح، كما ترد بمشروع القرار A/C.1/47/L.1/Rev.1 بشأن اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة. وايسلندا من الدول المقدمة لمشروع القرار وتنوي أن تصبح من الموقعين الأصليين على الاتفاقية في باريس في كانون الثاني/يناير المقبل.

ثانيا، قدمت أيسلندا مشروع القرار مرة أخرى - وهو A/C.1/47/L.37 - هذا العام بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ومن شأن مشروع القرار هذا أن يشكل تعزيزا هاما لعدم الانتشار وإسهاما كبيرا في حماية البيئة.

ثالثا، ترى أيسلندا أن مشروع القرار A/C.1/47/L.6، "معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية: مؤتمر عام ١٩٩٥ ولجنته التحضيرية"، حاسم بالنسبة لمستقبل المعاهدة، التي يجب أن تمدد تمديدا غير محدود.

رابعا، ترحب أيسلندا بتقديم مشروع القرار A/C.1/47/L.18، بشأن الوضوح في مجال التسلح، الذي هو متابعة هامة للقرار المتخذ في السنة الماضية. إن إمكانية سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية مسلم بها بحماس في مختلف المحافل المختصة المتعددة الأطراف، وأن القيام بمزيد من التحقيق في الانتاج وكذلك المشتريات والمبيعات سيعزز السجل أيضا.

ليست هذه سوى أربعة من مشاريع القرارات البناءة العديدة المعروضة على اللجنة. ومع ذلك، تأمل أيسلندا في أن تحظى هذه المشاريع، بصفة خاصة، باهتمام ودعم مركزين من جانب الأعضاء.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لممثل بلجيكا، الذي سيعرض مشروع القرار A/C.1/47/L.28.

السيد سرفيس (بلجيكا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): بوصفي رئيسا لمؤتمر نزع السلاح تشرفت أن أعرض على اللجنة الأولى في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر الماضي تقرير مؤتمر نزع السلاح عن أعمال دورته لعام ١٩٩٢.

وبناء على اقتراح عدد كبير من الوفود، تعرض بلجيكا الآن على اللجنة الأولى مشروع القرار A/C.1/47/L.28، الخاص باعتماد التقرير، الذي يكتسب هذه السنة أهمية كبرى. وفي المشروع المطروح عليكم، تؤكد الجمعية العامة من جديد دور مؤتمر نزع السلاح بوصفه المحفل الوحيد لمفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف وترحب باختتام المفاوضات حول مشروع اتفاقية بشأن الأسلحة الكيميائية، وهو موضوع مشروع القرار A/C.1/47/L.1/Rev.1. وفي الديباجة أيضا تعرب الجمعية العامة عن تصميم مؤتمر نزع السلاح على أداء هذا الدور في ضوء الحالة الدولية المتطورة وتشجع الاستعراض الجاري حاليا لجدول أعماله، وعضويته وأساليب عمله.

وأود أن أؤكد هنا الروح البناءة التي حدت أعضاء مؤتمر نزع السلاح وعزمهم على القيام بواجباتهم، آخذين بعين الاعتبار الجوانب المختلفة لنزع السلاح والأمن الدولي. وأود أيضا أن أرحب هنا بالإسهام الإيجابي المستمر في أعمال المؤتمر من جانب وفود الدول التي أجد دائما صعوبة في تسميتها "دول غير أعضاء"، والتي لا يذكرها مشروع القرار A/C.1/47/L.28. وبالإضافة الى ذلك، لن أكون منصفا إذا لم أعترف مرة أخرى بتفاني وإخلاص أمين عام مؤتمر نزع السلاح وفريقه بأكمله.

إن مشروع القرار A/C.1/47/L.28 هو نتيجة مشاورات ومفاوضات مكثفة أدت الى شكله الحالي، الذي من المرجح أن يحظى بأكبر قدر من الدعم في اللجنة الأولى. وذلك هو بالتأكيد الأمل الصادق الذي يراود وفدي، الذي يعتبر أن اعتماد مشروع القرار دون تصويت - أي بتوافق الآراء - من شأنه أن يمثل مصدر تشجيع مرحب به لمؤتمر نزع السلاح في عمله الهام المتمثل في مواجهة تحديات تعزيز السلم والأمن الدوليين.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لممثل الهند، الذي سيعرض مشروع القرار A/C.1/47/L.32.

السيد تشاندرا (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بالنيابة عن وفود أفغانستان وإندونيسيا وبوتان وبوليفيا وبيلاروس وسري لانكا وفنزويلا وكوستاريكا وهنغاريا وبلدي أود أن أعرض مشروع القرار A/C.1/47/L.32، المعنون "التطورات العلمية والتكنولوجية وآثارها على الأمن الدولي".

لقد أقر المجتمع العالمي بأن نزع السلاح لا ينبغي تناوله من الناحية الكمية فحسب ولكن أيضا من الناحية النوعية. بيد أن الجانب النوعي لنزع السلاح لم يحظ بالاهتمام والإجراء اللذين يستحقهما. وفي عام ١٩٨٨، أعربت الهند تبعا لذلك، في دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح، عن قلقها من خلال ورقة تتناول الجوانب النوعية لنزع السلاح. وأن الجمعية العامة في قرارها ٧٧/٤٣ ألف، المتخذ بتأييد واسع النطاق من جانب المجتمع الدولي، قد طلبت الى الأمين العام أن يقوم بمتابعة التطورات العلمية والتكنولوجية في المستقبل ولا سيما التطورات التي لها تطبيقات عسكرية محتملة، وأن يقيم أثرها على الأمن الدولي. ومما هو مسلم به بصورة عامة أن العلم في حد ذاته والتكنولوجيا في حد ذاتها محايدان ويمكن أن تكون لهما آثار إيجابية وسلبية على البيئة الأمنية الدولية.

وفي تقرير الأمين العام الخاص بهذا الموضوع، والوارد في الوثيقة A/45/568، وضح أنه فيما يتعلق بالتكنولوجيا الحديثة قد يكون التقدم معوقا بدلا من أن يكون مساعدا لإقرار الأمن الدولي. وحُددت خمسة مجالات عريضة من أجل متابعة التطورات العلمية والتكنولوجية: التكنولوجيا النووية، وتكنولوجيا الفضاء، وتكنولوجيا المواد، وتكنولوجيا الإعلام وتكنولوجيا الأحياء. وأن الأثر المتراكم للتطورات المنفردة في هذه المجالات الخمسة يمكن أن يحول بقدر كبير بيئة الأمن. وإذا أخذنا مجموعة المعايير التوضيحية الواردة

في التقرير بعين الاعتبار، فإن التقرير ينص على أن المجتمع الدولي بحاجة الى أن يكون مجهزا على نحو أفضل لمتابعة طابع واتجاه التغير التكنولوجي وأن الأمم المتحدة يمكنها أن تكون عاملا محفزا ومكانا لتبادل الأفكار في هذا الشأن.

وإن مؤتمر الاتجاهات الجديدة في العلم والتكنولوجيا: آثارها على السلم والأمن الدوليين، المعقود في نيسان/أبريل ١٩٩٠ في سنداي، اليابان، قد شهد التقاء في وجهات النظر التي تحبذ هدف تحقيق تعاون متعدد الأطراف أكثر نشاطا وفعالية في مجال تقييم التكنولوجيا الذي ينبغي أن تلعب فيه الأمم المتحدة دورا رائدا، والذي يهدف الى تحسين القدرة على التنبؤ بالمستقبل وتعزيز وعي عام أكبر. كما تم التسليم أيضا بأن هناك حاجة الى أن تعمل المجتمعات العلمية ومجتمعات رسم السياسة معا في تناول الآثار المعقدة للتغيرات التكنولوجية من منظور عالمي حقا. وقد توصل مؤتمر سنداي في النهاية الى أنه نظرا للازدواجية المتأصلة في العملية التكنولوجية، إن الحوار وإعادة الضمانات المتبادلة من الأمور المطلوبة للتأكد من أن الاستحداثات ذات التطبيقات العسكرية لن تثير شكا أو ردا تنافسيا وأن الأمم المتحدة يمكنها وينبغي لها أن تلعب دورا رائدا في هذا المضمار.

ولهذا، طلب من الأمين العام - في القرار ٤٥/٦٠ - أن يستمر في متابعة التطورات العلمية والتكنولوجية وأن يقدم الى الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين إطارا لتقييم التكنولوجيا، وأن يسترشد، في جملة أمور، بالمعايير المقترحة في تقريره في الوثيقة A/45/568. وفي التقرير المؤقت A/47/355، المؤرخ ١٠ آب/أغسطس ١٩٩٢، الصادر في الدورة الحالية للجمعية العامة، ذكر الأمين العام أنه سوف يأخذ نتيجة المداولات في هيئة نزع السلاح بشأن البند المعنون "دور العلم والتكنولوجيا في سياق الأمن الدولي ونزع السلاح والميادين الأخرى ذات الصلة" بعين الاعتبار الكامل في وضع إطار يمكن أن: "يوفر للمجتمع الدولي أداة مفيدة حقا لتقييم التطورات العلمية والتكنولوجية". (A/47/355، الفقرة ٩)

والهدف من مشروع القرار A/C.1/47/L.32 هو تشجيع الأمين العام في جهوده في هذا الشأن، من أجل أن يقدم هذا الصك الى المجتمع الدولي في دورة الجمعية العامة الثامنة والأربعين.

ونحن واثقون بأن وعيا مشتركا بالتقدم التكنولوجي وتوجيهه لأغراض سلمية لا يمكن إلا أن يساعد في خلق عالم أفضل وبيئة أكثر أمنا.

ولا يمكن كبح جماح الاتجاهات التي تقوض الأمن العالمي إلا باليقظة والعمل الجماعي. إن أمامنا مستقبلا مشتركا، وعلينا أن نبدي تصميما مشتركا على أن نعطي سمة إنسانية للعلم والتكنولوجيا. فنحن نواجه تحديات تتمثل في استئصال شأفة الفقر وما يرتبط به من مشاكل اجتماعية، بالإضافة إلى معالجة مشاكل الاحترار العالمي، واستنفاد طبقة الأوزون، وإدارة البيئة، والتحقق من أن عملية تحويل الأسلحة والتخلص منها تتم على نحو آمن، وهي مشاكل اكتسبت جميعها بعدا عالميا، وتتطلب منا أن نبدي قدرة ابتكارية وأن نتعاون على أساس عالمي. وينبغي أن تتواصل التطورات العلمية والتكنولوجية، على أن توجه لصالح الاستخدامات السلمية من أجل منفعة الجنس البشري.

ويأمل وفد بلدي والوفود الأخرى التي نتولى بالنيابة عنها عرض مشروع القرار هذا في أن يحظى بالدراسة الجادة والتأييد من اللجنة.

وأود الان أن أنتقل إلى عرض مشروع القرار A/C.1/47/L.33.

طوال الشهر الماضي استمعنا إلى العديد من البيانات التي ترحب بالتغيرات الإيجابية التي حدثت في الحالة السياسية والعسكرية والأمنية في العالم. وقد لاحظنا مع الارتياح هذه التغيرات التي تلقى الترحيب الكبير رغم أنها جاءت متأخرة، والتي تتمثل في انتهاء الحرب الباردة والمجابهة بين الشرق والغرب، والقرارات الانفرادية بتفكيك وتدمير جانب من الترسانات النووية الرهيبة، وكذلك الإعلانات المنفردة من بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية بالوقف الاختياري لتجارب الأسلحة النووية. إلا أننا نعتقد أن هذه التغيرات التي نرحب بها ينبغي ألا تلهينا عن الواقع الآخر المتصل بالتغيرات التي لم تحدث بعد.

فليس هناك أي تغيير في الفكرة التي مؤداها أن الأسلحة النووية ما زالت ضرورية للأمن؛ وليس هناك أي تغيير في النهج المتصل بمذهب الردع؛ وليس هناك أي تغيير في سياسة حفظ الحق في إجراء تفجيرات نووية لأغراض صنع الأسلحة. وبالرغم من انتهاء المجابهة بين الشرق والغرب، لا يزال بإمكان الترسانات النووية الموجودة أن تدمر العالم عدة مرات. وليس هناك أي تغيير في معارضة التخلي عن الحق في استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها، رغم أن الحرب النووية يمكن كسبها، وينبغي عدم شنها بالمرة.

وتريد الأغلبية الساحقة من البشر عالما خاليا من الأسلحة النووية. كما تريد نزع السلاح النووي على نحو كامل والقضاء على جميع الأسلحة النووية من على ظهر الأرض وفي الفضاء الخارجي. هذه هي غاياتنا وأهدافنا، وهي تظل الأهداف الثابتة للبشر، التي لا يمكن أن تتغير أو تخفف، بغض النظر عن التحسينات التي تحدث في المناخ الدولي.

ويؤمن وفد بلدي بأن هذه الأهداف قابلة للتحقيق رغم الاختلافات في التصور حول تحقيقها. ووفد بلدي متفائل لأنه، كما أن المجتمع الدولي قد استكمل الآن المفاوضات بشأن القضاء على الأسلحة الكيميائية السمية، وفرض حظر تام على استعمالها وإنتاجها وتخزينها، فإنه سيأتي اليوم الذي سنتفاوض فيه حول وضع اتفاقية بشأن حظر استعمال الأسلحة النووية، ووقف جميع تجارب الأسلحة النووية، وحظر إنتاج الأسلحة النووية والقضاء التام على الموجود منها. بل إننا نعتقد أنه من الضروري أن نكرر التأكيد على هذه الغايات وأن نتوخى مقترحات لتحقيقها. ولن تصبح هذه المقترحات غير لازمة أو غير ضرورية بسبب المناخ السياسي المحسن. فالواقع أن المناخ السياسي المحسن يفضي إلى تنفيذ الأفكار الواردة في مشروع القرار A/C.1/47/L.33 الذي قدمناه.

وبهذه الروح يود وفد بلدي أن يعرض مشروع القرار بشأن "اتفاقية حظر استعمال الأسلحة النووية". وقد اشترك في تقديمه اثيوبيا، إكوادور، إندونيسيا، بنغلاديش، بوتان، بوليفيا، الجزائر، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، فييت نام، كوستاريكا، ماليزيا، مدغشقر، مصر، الهند.

وبموجب مشروع القرار هذا، تكرر الجمعية العامة اقتناعها بأن إزالة الأسلحة النووية كلية بما يؤدي إلى نزع السلاح العام الكامل تظل غايتها؛ وتطلب إلى مؤتمر نزع السلاح أن يبدأ المفاوضات لإبرام اتفاقية دولية تحظر استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها في أي ظرف من الظروف، وأن يقدم مشروع اتفاقية على أساس تلك المفاوضات.

ويسعدنا أن نعرض مشروع القرار هذا بالنيابة عن جميع مقدميه، الذين نشكرهم جميعا.

ونحث الدول الأعضاء على أن تزيد من إسهامها الإيجابي في المناخ الدولي الذي تغير وذلك بتأييد مشروع القرار هذا ثم باتخاذ إجراءات بشأن تنفيذه.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل اندونيسيا ليتولى عرض مشروع القرار A/C.1/47/L.23.

السيد ويسنمورتي (إندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): مما يسعدني حقا أن أتولى بالنيابة عن بلدان عدم الانحياز عرض مشروع القرار A/C.1/47/L.23.

إن مشروع القرار هذا، الذي يتناول "الصلة بين نزع السلاح والتنمية" إجرائي في طبيعته. فبموجبه ترحب الجمعية العامة بتقرير الأمين العام (A/47/452) وبالإجراءات المتخذة لتنفيذ الأحكام ذات الصلة في الوثيقة الختامية التي اعتمدها المؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية والمنعقد في عام ١٩٨٧. ويطلب إلى الأمين العام أن يواصل تلك المساعي، وأن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين.

وفي عالم يتعاظم ترابطه، تصبح عملية تعزيز نهج متكامل لمسألتي نزع السلاح والتنمية وتكييف صلة منتجة وقابلة للتنفيذ بينهما مسألة تفيد الصالح المشترك لجميع البلدان. فالتنمية تسهم في تخفيف حدة طائفة واسعة من التهديدات غير السكرية للأمن. وعلاوة على ذلك، وعلى ضوء الواقع الحالي للأزمة الآخذة في التعمق في النظم النقدية والمالية والتجارية والعالمية والتنبؤات الخاصة بالنمو الاقتصادي البطيء واستمرار الاختلالات وأوجه الجمود في هياكل الاقتصاد العالمي، أن الحاجة إلى إعادة تخصيص الموارد بنقلها من الأغراض العسكرية إلى الأغراض الاقتصادية والاجتماعية قد تجاوزت المستوى المعنوي وأصبحت تشكل حتمية سياسية وأخلاقية.

لهذه الأسباب، نعلق أهمية فائقة على هذه المسألة، ونأمل في أن تعتمد اللجنة مشروع القرار المطروح دون تصويت.

السيد وو تشنغيانغ (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): لقد أخذت الكلمة لكي أؤكد مجددا على موقف الصين المبدئي بشأن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي.

ففي حين أن مؤتمر نزع السلاح في جنيف عجز على مر السنين عن أن يجري أية مفاوضات مضمونية حول بند جدول الأعمال المعنون "منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي" ما فتئت بعض البلدان تقوم بإجراء بحوث وتطوير لأسلحة الفضاء الخارجي، وهي ما زالت تفعل ذلك. ولا يمكن لنشر أنماط جديدة من الأسحة في الفضاء الخارجي إلا أن يثير بالغ القلق فيما بين المجتمع الدولي.

إن الفضاء الخارجي يخص كل الجنس البشري، ويجب أن يستخدم في الأغراض السلمية ولخير البشرية. وبالتالي، لا ينبغي لأي بلد أن يطور أسلحة للفضاء الخارجي لأي سبب من الأسباب.

وتؤيد الصين الحظر الكامل والتدمير التام لأسلحة الفضاء الخارجي، وتدعو البلدان التي تتوفر لها قدرات فضائية بأن تتخذ فورا ما يلزم من تدابير لوقف سباق التسلح في الفضاء الخارجي، واعتبار الحظر الشامل للأسلحة في الفضاء الخارجي من المسائل ذات الأولوية العليا.

وفي هذا الصدد، ينبغي للبلدان ذات القدرات الفضائية الأكبر أن تضطلع بمسؤوليات خاصة، ويتحتم عليها أن توقف فورا استحداث أسلحة الفضاء الخارجي وإجراء التجارب عليها وإنتاجها وتخزينها وأن تدمر جميع الأسلحة الموجودة. وترى الصين أنه من أجل تحقيق هدف منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي من الضروري اتخاذ التدابير التالية: أولا، الحظر الشامل لجميع أنواع الأسلحة في الفضاء الخارجي، بما في ذلك القذائف المضادة للقذائف التسيارية والأسلحة المضادة للتوابع الاصطناعية، وذلك من أجل تحقيق هدف الحيلولة دون عسكرة الفضاء الخارجي؛ ثانيا، حظر استخدام القوة أو القيام بالأعمال العدائية، التي تجري في الفضاء الخارجي أو منه أو باتجاهه.

وبالـــرغم من أن بعض الصكوك الدولية القائمة في مجال الفضاء الخارجي تضطلع بدور ما فإنها لا تكفي لمنع إدخال الأسلحة إلى الفضاء الخارجي. وبالنظر إلى ذلك تؤيد الصين المقترح الذي يدعو مؤتمر نزع السلاح إلى القيام بإجراء مفاوضات موضوعية في أقرب وقت ممكن بغية التوصل إلى اتفاق يتضمن الأحكام الواردة آنفا وفي موعد مبكر.

وعلى أساس هذا الموقف المبدئي واصل الوفد الصيني، كما فعل في السنوات القليلة الماضية أثناء أعمال اللجنة، مشاوراته مع بلدان عدم الانحياز والأطراف الأخرى المعنية بهدف التوصل إلى مشروع قرار واحد، بحيث يعبر عن الأماني المشتركة للمجتمع الدولي بشأن هذا البند الهام. وبصورة عامة يعكس مشروع القرار A/C.1/47/L.34 موقف الصين وقد شاركنا في تقديمه. وفي الوقت نفسه أود أيضا أن أشير إلى أن الوفد الصيني يعتقد بأن ابتكار تدابير من أجل الوضوح والثقة والأمن في سياق منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي لا يمكن أن يحل محل المفاوضات الموضوعية أو المساومة بشأنها التي تستهدف التوصل إلى اتفاق دولي يمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ويحظر الأسلحة الخاصة بالفضاء الخارجي.

السيد محمود كارم (مصر): نزولا عند رغبة بل توجيهات سيادتكم لي فإنني لن أتقدم من سيادتكم بالتهانئ على رئاستكم الموقرة التي يشهد لها الكل. وكان الأمل يحدوني بأن أعبر عن سعادتي بتولي سفير مصري قدير، هـو السيد السفير الدكتور نبيل العربي، رئاسة أعمال هذه اللجنة لأول مرة منذ

زمن طويل يعود إلى ١٩٦٧. ومع أسفي لضياع تلك الفرصة لكي أقول ما كنت أريد أن أسجله، أود فقط أن أسجل سعادتي بالعمل مع سيادتكم، مرة أخرى، وتحت رئاستكم، فهو شرف أحظى به باستمرار منذ ١٩٧٤ وحتى اليوم.

أتحدث اليوم أمام لجنتكم الموقرة لتقديم مشروع القرار A/C.1/47/11 في إطار البند ٥٥ المعنون: "إنشاء منطقة خالية من السلاح النووي في الشرق الأوسط"، وهو مشروع القرار السنوي الذي يقدمه وفد بلادي والذي اكتسب بمرور الزمن قاعدة دولية عريضة من التأييد الإقليمي والدولي وأصبح ركنا أساسيا من جهود نزع السلاح والحد من التسلح في منطقة الشرق الأوسط وتدعيم السلم والأمن الدوليين في منطقة عانت كثيرا من ويلات الحروب والصراعات المسلحة*. ويسجل وفد مصر أنه ومنذ اتخاذ قرار الجمعية العامة لأول مرة حول هذا الموضوع أثر المبادرة الإيرانية/المصرية المشتركة والتي قدمت لأول مرة في الجمعية العامة عام ١٩٧٤ وما تلا ذلك من اتخاذ هذا القرار على مدى ١١ عاما متواصلة بتوافق الآراء منذ ١٩٨٠ وحتى اليوم، فقد شهدت المبادرة المصرية تطورات إيجابية عديدة ارتقت بها إلى آفاق تعاون جديدة أثمرت إصدار الأمين العام لدراسته المعنونة: "الإجراءات المؤثرة والقابلة للتحقق لتسهيل إنشاء منطقة خالية من السلاح النووي في الشرق الأوسط" في الوثيقة A/45/435 المؤرخة ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠. وهي الدراسة التي تضمنت العديد من الأفكار والمقترحات والتي عكست اهتماما دوليا وإقليميا بتنفيذ أحكام تلك المبادرة وترجمتها إلى واقع فعلي. ويهمني في هذا الصدد أن أشير بصفة خاصة إلى الفقرة ١١٠ من تلك الدراسة، والتي أكدت من جملة أمور أخرى على ضرورة تفهم ومعالجة مخاوف كافة دول منطقة الشرق الأوسط وبناء الثقة على مختلف الأصعدة. وقد قامت دول عديدة بالرد على الأمين العام بمناسبة الانتهاء من إعداد تلك الدراسة حيث تضمنت تلك الردود آراء عديدة لم تختلف فيها الدول حول الهدف السامي لإنشاء تلك المنطقة الخالية من السلاح النووي في الشرق الأوسط.

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد باتوكاليو (فنلندا).

وطالبت مصر في ردها على الأمين العام بتاريخ ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩١، الوثيقة رقم A/46/291، بقيام الأمين العام بتوجيه استجواب QUESTIONNAIRE للدول في الشرق الأوسط حول ملحق الدراسة الخاص بالقواعد المنظمة لإنشاء هذا الترتيب الإقليمي وذلك على ضوء عدة أمور أوردها في التالي:

- التعريف الجغرافي للمنطقة.
- المحظورات الرئيسية.
- التحقق من امتثال كافة دول المنطقة لتعهداتها.
- النص على تعهدات ملزمة من الدول من خارج المنطقة باحترام الكيان الخاص بتلك المنطقة الخالية من السلاح النووي في الشرق الأوسط.
- علاقة تلك المنطقة بالمناطق المجاورة والمناطق الأخرى الخالية من السلاح النووي حول العالم.
- علاقة تلك المنطقة بالاتفاقات الدولية وأحكام التحقق وظروف الانسحاب منها.

تشهد منطقة الشرق الأوسط خلال الفترة الحالية ظروفا تاريخية نظرا لبدء عملية السلام والمفاوضات بين كافة الدول الأطراف فيها. وقد انبثق عن مؤتمر السلام في مدريد مفاوضات متعددة الأطراف معنية بموضوعات نزع التسلح والحد من التسلح حيث اجتمعت تلك المفاوضات خلال مرتين في واشنطن وموسكو على التوالي ثم تجتمع مرة أخرى قريبا في واشنطن وتعكف الأطراف حاليا على إعداد مواقفها. ومما لا شك فيه فإن الظروف الإيجابية الراهنة والمناخ المؤاتي الذي تولد عنها تدفعنا إلى الثقة والأمل بتنفيذ أحكام تلك المبادرة الهامة التي تهدف أولا وأخيرا إلى تخليص منطقة الشرق الأوسط من أخطار الحروب النووية، ومنع انتشار الأسلحة النووية في المنطقة ودعم أمن كافة الدول بها وإزالة أخطار التسلح النووي وخلق مناخ مؤات من الثقة المتبادلة بين الأطراف، وهي أحكام يجب التأكيد عليها وإبرازها.

ومشروع القرار المعروض أمام حضراتكم هذا العام يهدف إلى تحقيق تلك الأهداف من خلال الأطر التالية، وأعرض لها بإيجاز شديد:

أولا، التوصية بقيام دول المنطقة بالامتناع، بشكل متبادل، عن إنتاج وتملك أو استحواذ أسلحة نووية أو أجهزة نووية تفجيرية، والامتناع عن وضع تلك الأسلحة على أراضيها لصالح أي طرف ثالث.

ثانيا، امتناع كافة دول المنطقة عن القيام بأي إجراءات تعارض أهداف ومقاصد إنشاء تلك المنطقة في الشرق الأوسط.

وفي هذا السياق، فقد تضمن مشروع القرار المصري المعروض أمامكم في الوثيقة A/C.1/47/L.11، إجراءات عديدة تهدف إلى توظيف واستثمار الزخم السياسي لتحقيق أهداف إنشاء تلك المنطقة منها، على سبيل المثال:

'١' دعوة دول المنطقة إلى الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وتطبيق الضمانات الشاملة بإشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية؛

'٢' دعوة دول المنطقة تأييد أهداف إنشاء تلك المنطقة واتخاذ التعهدات القانونية الملزمة بنبذ الخيار النووي؛

'٣' احترام الدول من خارج المنطقة - وعلى الأخص الدول النووية - التزامها بأحكام تلك المنطقة الخالية من السلاح النووي في الشرق الأوسط؛

'٤' بناء الثقة بين الدول الأطراف في المنطقة وتحقيق الشفافية والانفتاح في مجال البرامج النووية؛

'٥' النص على إجراءات تحقق شاملة لضمان التزام كافة الدول الأطراف بأهداف ومقاصد تلك المبادرة خلال مراحل إنشاء المنطقة الخالية من السلاح النووي في الشرق الأوسط وتوفير التعهدات اللازمة لضمان أمن كافة دول المنطقة.

يعتقد وفد بلادي مرة أخرى أن الظروف الراهنة توفر فرصة تاريخية يجب استغلالها للتقدم نحو تنفيذ أحكام تلك المنطقة بموافقة كافة الأطراف المعنية، وبلورة العناصر الرئيسية اللازمة لتحقيق ذلك.

وبناء على ذلك، يجب على المجتمع الدولي ألا ينظر لتلك المبادرة على كونها من هوامش مشكلة الشرق الأوسط، بل ضرورة التعامل معها انطلاقا من أن تلك المبادرة تهدف أولا وأخيرا إلى تخليص منطقة الشرق الأوسط من أخطار سباق التسلح النووي وبناء الثقة بين الأطراف في هذا المجال.

ولقد أشار مشروع القرار A/C.1/47/L.11 في الفقرة الثالثة من المنطوق إلى قرار اتخذ أخيرا بتوافق الآراء في المؤتمر العام الـ ٣٦ للوكالة الدولية للطاقة الذرية في شهر تشرين الأول/أكتوبر الماضي، وهو القرار GC (XXXVI)/RES/6012 حول تطبيق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الشرق الأوسط، والذي أكد على الحاجة الملحة إلى قبول دول المنطقة الضمانات الشاملة على كافة الأنشطة النووية كإجراء مهم لبناء الثقة بين كافة دول المنطقة، وكخطوة رئيسية نحو دعم الأمن والسلم الدوليين في إطار إنشاء منطقة خالية من السلاح النووي في الشرق الأوسط. وطالب نفس القرار المدير العام للوكالة بالتشاور مع دول المنطقة لتسهيل التطبيق الفوري لضمانات الوكالة على كافة الأنشطة النووية في الشرق الأوسط وهو الأمر الذي يعكس تطورا ملحوظا يجب تسجيله.

كذلك تعكس الفقرة التاسعة من منطوق مشروع القرار A/C.1/47/L.11 مطالبة الأمين العام بالتشاور مع دول المنطقة، مع ضرورة أخذ الموقف الإيجابي الراهن والمتطور في الاعتبار حول الإجراءات الخاصة بالفقرتين الثالثة والرابعة من تقرير الأمين العام - وذلك بهدف التحرك، أؤكد التحرك نحو إنشاء منطقة خالية من السلاح النووي في الشرق الأوسط.

كذلك أشار مشروع القرار A/C.1/47/L.11 في فقرته الثامنة من الديباجة والفقرة ٨ من المنطوق، إلى إنشاء منطقة خالية من كافة أسلحة التدمير الشامل في الشرق الأوسط، وهي المبادرة المصرية التي قدمها الرئيس حسني مبارك في نيسان/أبريل ١٩٩٠ والتي تهدف إلى معالجة كافة أسلحة التدمير الشامل بشكل متوازن وتهدف إلى تخليص منطقة الشرق الأوسط من أخطار تلك الأسلحة، وإنشاء نظام تحقق فعال ومما لا شك فيه أن العلاقة بين المبادرتين واضحة وحتمية وثابتة ورئيسية حيث تهدف المبادرتان إلى تحقيق أهداف نزع السلاح التام والشامل وتوفير الأمن والأمان لمنطقة الشرق الأوسط عن طريق إزالة أخطار استخدام أو التهديد باستخدام أي من أسلحة التدمير الشامل.

وختاما أود أن أؤكد أن وفد بلادي قد حرص عند إعداده لمشروع القرار A/C.1/47/L.11 هذا العام على المحافظة كالعادة على الصيغة المتوازنة للقرار ونص وروح الأفكار التي اكتسبت خلال السنوات الطويلة تأييد المجتمع الدولي وتوافق الآراء داخل الجمعية العامة. وفي هذا الصدد، فقد أجرى وفد بلادي مشاورات مكثفة مع كافة الوفود المعنية ودول أخرى معنية بهذا الموضوع، ونأمل كالعادة أن يحظى مشروع القرار هذا بتوافق الآراء الذي يحظى به سنويا منذ عام ١٩٨٠.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا الذي سيعرض مشروعي القرارين A/C.1/47/L.1/Rev.2 و A/C.1/47/L.15.

السيد فون فاغنر (ألمانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أولا أن أعرض مشروع القرار A/C.1/47/L.1/Rev.2، المعنون، "اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة". لقد ارتفع عدد المشتركين في تقديم مشروع القرار الذي أعرضه بالنيابة عنهم إلى ١٤٣. ولن أسرد كل الأسماء توفيرا لوقت اللجنة القيم، ولكن سأشير فقط إلى الوثيقة A/C.1/47/L.1/Rev.2، التي توفر قائمة كاملة بأسماء المشتركين في تقديمه. وأود أن أعرب عن عميق تقديري وامتناني لدعم العديد من الوفود والحكومات، التي كان اشتراكها في تقديم مشروع القرار سببا في أن يصبح مشروع قرار ينفرد بأهمية خاصة. وأود أن أشكر بصفة خاصة العضوين اللذين لهما تقليد في وضع وتقديم مشروع القرار الخاص بالأسلحة الكيميائية في هذه اللجنة، وهما كندا وبولندا، واللذين قدما مساعدة بالغة القيمة في صياغة الوثيقة والترويج لها. وأود أيضا أن أشكر كل مقدمي مشروع القرار وخاصة على الروح البناءة التي عالجوا بها التعديلات التي أدخلت على المشروع الأول، ومن ثم ساعدوا كثيرا على وضع التنقيحين.

وليس ثمة ما يدعو الآن إلى تقديم مشروع القرار A/C.1/47/L.1/Rev.2. فالفحوى الأساسية لمشروع القرار هي تعزيز "اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة"، التي اعتمدها مؤتمر نزع السلاح. وفيما يتعلق بالاتفاقية نفسها، ينبغي أن أسترعي انتباه اللجنة إلى البيان الذي أدليت به في الجلسة الـ ٤ في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، والتي قدمت فيها عرضا مفصلا للاتفاقية وأحكامها الأساسية.

واليوم، أود أن أؤكد تأكيدا قويا مرة أخرى أهمية الاتفاقية بالنسبة للسلم والأمن الدوليين. وترد النقاط الأساسيـــة في هذا الصدد بوضوح في الفقرة السابعة من ديباجة مشروع القرار، التي تنص على ما يلي:

"واقتناعا منها بأن الاتفاقية، لا سيما وأن تقبلها يكاد يكون عاما، ستسهم في صون السلم وتحسين أمن جميع الدول، مما يجعلها جديرة بتأييد قوي من جانب المجتمع الدولي بأسره".

وتشير هذه الفقرة إلى أهمية العالمية. وهنا يبشر بالخير العدد الكبير على نحو غير عادي من مقدمي مشروع القرار، ويجب أن يشجع على مشاركة أوسع نطاقا في حفل التوقيع الذي سيقام في باريس في يوم ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣. وإذ أقول ذلك أدرك إن بعض الوفود ترى أنه قد توجد مسائل أمنية لا تشملها هذه الاتفاقية ومن المستصوب العمل على حلها مسبقا. كما أدرك أنه فيما يتعلق بمسائل الأمن القومي ينبغي أن تلتزم الدول بأن تختط لأنفسها مسارات متصفة بالحكمة فيما تقوم به من أعمال.

ومع ذلك، أود بعد قولي هذا أن أحث جميع الوفود على أن تزن بأقصى قدر من العناية فوائد الانضمام وتكاليف عدم الانضمام إلى الاتفاقية. وإنني مقتنع تماما بأن جميع الدول، مهما كانت الظروف الخاصة التي تسود في إقليمها المحدد، لن تحقق مكاسب إلا بتحويل هذا الجهد التاريخي حقا إلى نجاح - مكاسب من حيث بناء الثقة، وزيادة أمنها، وتعزيز فرصها الاقتصادية.

واسمحوا لي بأن أختتم عرضي لمشروع القرار هذا بأن أقتبس مرة أخرى من مشروع القرار المنقح، الذي يتكلم عن تنفيذ الاتفاقية كوسيلة لتعزيز:

"التعاون المتعدد الأطراف باعتباره أساسا للسلم والأمن الدوليين". (A/C.1/47/L.1/Rev.2، الفقرة ٤)

وإننا جميعا نوافق على هذا المفهوم، ولذا علينا أن نطبقه وأن نحول الاتفاقية إلى قصة نجاح لنزع السلاح الحقيقي وتحديد الأسلحة على المستوى العالمي.

ثانيا، يشرفني أن أتولى باسم البرازيل وألمانيا عرض مشروع القرار A/C.1/47/L.15، المعنون "دور العلم والتكنولوجيا في سياق الأمن الدولي ونزع السلاح والميادين الأخرى ذات الصلة" وقد قدم مشروع القرار هذا أيضا كل من الدول التالية: الاتحاد الروسي وأسبانيا واستراليا وإكوادور وأوروغواي وايرلندا وإيطاليا والبرتغال وبلجيكا وبلغاريا وبولندا وبوليفيا وبيرو وتشيكوسلوفاكيا والدانمرك ورومانيا وشيلي وفرنسا وفنزويلا وفنلندا وكندا وكوستاريكا وكولومبيا ولكسمبرغ والنرويج والنمسا وهنغاريا وهولندا واليونان وألمانيا أيضا.

والواقع أن التطورات المبشرة بالخير في المناقشات التي دارت مؤخرا بشأن العلم والتكنولوجيا قد مكّنت من تقديم مشروع قرار مشترك من البرازيل وألمانيا عن دور العلم والتكنولوجيا في سياق الأمن الدولي ونزع السلاح والميادين الأخرى ذات الصلة.

ويمزج مشروع القرار، في جوهره، بين مستويات التفكير المتضمنة في قرارين - القرار الألماني بشأن تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض نزع السلاح، والقرار البرازيلي المتعلق بنقل التكنولوجيا الرفيعة ذات التطبيقات العسكرية. ويعكس تقرير هيئة نزع السلاح لهذا العام (A/47/42)، على نحو ملموس جدا التطورات التي جعلت من الممكن المزج بين هذين القرارين. ولذلك سأذكر بإيجاز، بعد إذن اللجنة، بالصيغة الأوثق صلة بذلك التقرير. وعلى أساس كل من قراري البرازيل وألمانيا، يترجم مشروع القرار تلك الصياغات إلى صيغة للمنطوق.

وفي إطار البند الفرعي المتعلق "بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض نزع السلاح"، يبين التقرير أنه قد أحرز تقدم في تحديد الميادين التي يطبق فيها العلم والتكنولوجيا المتعلقان بنزع السلاح، بما فيها تلك المتصلة بالتخلص من الأسلحة والتحويل العسكري والمفاوضات المتعلقة باتفاقات نزع السلاح والتحقق منها. ويمضي التقرير حتى يصل إلى الاقتباس من الفقرة ٦ من تقرير الفريق العامل الرابع بشأن البند ٧ من جدول الأعمال على النحو التالي:

"كذلك، تم الإقرار بالحاجة إلى تعزيز التعاون الدولي في هذا الشأن. واتضح أيضا أثناء المناقشات أن مسألة إمكانية الاستفادة من التكنولوجيات ذات الصلة بنزع السلاح واللازمة من أجل التنفيذ الفعال لاتفاقات نزع السلاح أصبحت ذات أهمية خاصة. وجرى الاتفاق بشكل عام على ضرورة زيادة الجهود لوضع توصيات محددة تحت هذا البند الفرعي". (A/47/42، الفقرة ٣١)

وفي ضوء هذا التقارب المشجع في الآراء يدعو مشروع القرار في الفقرة ١ من منطوقه الجمعية العامة أن تطلب من هيئة نزع السلاح أن تكثف أعمالها فيما يتعلق بالعلم والتكنولوجيات في إطار البند ٧ من جدول الأعمال، وأن تقدم في أقرب وقت ممكن توصيات موضوعية بشأن هذه المسألة. كذلك تدعو الجمعية في الفقرة ٣ من المنطوق الدول الأعضاء إلى الاضطلاع بجهود إضافية لتطبيق العلم والتكنولوجيا لأغراض متصلة بنزع السلاح وإلى جعل هذه التكنولوجيات متاحة للدول المهتمة.

وفيما يتعلق بالمداولات حول البند الفرعي الخاص بنقل التكنولوجيا الرفيعة ذات التطبيقات العسكرية، يسجل التقرير أن الفريق العامل واصل نظره للاقتراح المقدم من الأرجنتين والبرازيل

"للعمل على وضع قواعد أو مبادئ توجيهية دولية تحظى بقبول عالمي لتنظيم عمليات النقل الدولي للتكنولوجيات الحساسة". (A/47/42، الفقرة ٣١ (٨))

ويمضي تقرير الفريق العامل قائلا:

"وجرى الإقرار في هذا السياق بالحاجة إلى توسيع نطاق الحوار المتعدد الأطراف. وجرى الاتفاق أيضا على أن القواعد والخطوط التوجيهية لنقل التكنولوجيا الرفيعة ذات الآثار العسكرية ينبغي أن تأخذ في الحسبان المتطلبات المشروعة لصون السلم والأمن الدوليين، مع كفالة عدم إعاقة هذه القواعد لإمكانية الاستفادة من منتجات التكنولوجيا الرفيعة وخدماتها ودرايتها في الأغراض السلمية". (نفس المرجع)

ومن ثم تدعو الجمعية الدول الأعضاء في الفقرة ٤ من منطوق مشروع القرار إلى توسيع نطاق الحوار المتعدد الأطراف، مع مراعاة الاقتراح الداعي إلى السعي نحو وضع قواعد أو مبادئ توجيهية مقبولة دوليا لتنظيم عمليات النقل الدولي للتكنولوجيات الحساسة ذات التطبيقات العسكرية. وعلاوة على ذلك، تطلب الجمعية في الفقرة ٢ من المنطوق من مؤتمر نزع السلاح أن يواصل بطريقة بناءة - استجابة للقرار ٣٦/٤٦ لام المؤرخ في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ - أعماله المتعلقة ببند جدول الأعمال المعنون "الوضوح في مجال التسلح"، الذي يشمل النظر في إعداد الوسائل العملية الكفيلة بزيادة الانفتاح والوضوح فيما يتصل بنقل التكنولوجيا الرفيعة ذات التطبيقات العسكرية.

وختاما، أود أن أعرب عن أمل الوفود المقدمة لمشروع القرار A/C.1/47/L.15 في أن يحظى مشروع قرارها المتعلق بدور العلم والتكنولوجيا في سياق الأمن الدولي ونزع السلاح والميادين الأخرى ذات الصلة بتأييد واسع النطاق. ويوفر تقرير هيئة نزع السلاح لهذا العام أشد الظروف تشجيعا في هذا الصدد. والواقع أن وفدي البرازيل وألمانيا يشعران بأننا جميعا نستطيع تمهيد الطريق نحو إجراء مداولات مثمرة بشأن العلم والتكنولوجيا في الدورة القادمة لهيئة نزع السلاح باعتمادنا لمشروع القرار A/C.1/47/L.15 دون تصويت.

السيد فوجيتا (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أشير إلى مشروع القرار A/C.1/47/L.1/Rev.2 وإلى مشروع القرار A/C.1/47/L.15.

وستكون تعليقاتي على مشروع القرار A/C.1/47/L.15، الذي عرضه ممثل ألمانيا توا، والذي يشرف وفدي أن يكون أحد المبادرين بتقديمه، موجزة للغاية.

ونحن نؤيد تأييدا تاما البيان الذي أدلى به السفير فون فاغنر منذ قليل، ونود فقط أن نؤكد هنا النهج البناء والاستشرافي الذي يشكّل أساس جهدنا المشترك. وأن تلاقي المصالح الذي ينعكس في دمج مشروعي القرارين الألماني والبرازيل هذه السنة يشهد بالكامل على أهمية موضوع دور العلم والتكنولوجيا في سياق الأمن الدولي ونزع السلاح وغير ذلك من الميادين ذات الصلة.

إن الحوار البنّاء بين وفدينا، الذي سمح بدمج قرارينا السابقين والعدد الكبير من مقدمي مشروع القرار A/C.1/47/L.15 يبشران بتوسيع الحوار متعدد الأطراف بشأن هذا البند في هيئة نزع السلاح وباختتامه الناجح في السنة المقبلة. وندعو جميع الوفود الى تأييد مشروع القرار L.15 تأييدا كاملا بغية السماح باعتماده دون تصويت.

وإذ أنتقل الآن الى مشروع القرار A/C.1/47/L.1/Rev.2، يود وفدي، بوصفه أحد الوفود المشتركة في تقديم هذا المشروع، أن يغتنم هذه الفرصة للتأكيد على الأهمية التي تعلقها الحكومة البرازيلية على اتفاقية الأسلحة الكيميائية. إن قيام مؤتمر نزع السلاح بجنيف في ٣ أيلول/سبتمبر من هذا العام بإبرام مشروع الاتفاقية يشكل تتويجا طال انتظاره لعملية تفاوضية لفترة ٢٤ سنة. ولذلك لدينا سبب قوي للابتهاج بهذه النتيجة النهائية الإيجابية لهذه العملية الصعبة التي تستعد حكوماتنا الآن لتأييد ثمارها.

ويشكل مشروع الاتفاقية، في نظر الحكومة البرازيلية، إنجازا ملحوظا إذ أنه ينص على الحظر الكامل لنوع بغيض بالذات من الأسلحة. وبالإضافة الى ذلك، سيعرض علي المجتمع الدولي، في باريس، في بداية العام المقبل أول اتفاق متعدد الأطراف بشأن نزع السلاح وتحديد التسلح له طابع عالمي عريض قابل للتحقق وغير تمييزي حقا من أجل التوقيع عليه.

ومن المهم أهمية خاصة بالنسبة لنا إيلاء الانتباه الواجب الى الحاجة الى الحفاظ على الحقوق المشروعة لجميع الدول والنهوض بها لتنمية صناعاتها الكيميائية للأغراض السلمية، بطرق منها التبادلات الدولية. ويحدونا أمل وطيد بأن بدء نفاذ الاتفاقية سيكون ذا أثر كبير على بناء الثقة وسيسهم في تعزيز العملية المشروعة للنقل الدولي للتكنولوجيا الكيميائية من أجل الأغراض السلمية.

وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩١، وقّعت البرازيل على إعلان مندوسا، الى جانب الأرجنتين وشيلي، وهو صك يجسّد رفضنا القاطع للأسلحة الكيميائية والبيولوجية ويؤكد على التزامنا بأن نصبح من الموقّعين

الأصليين على اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وبعد ذلك، تعزز مغزى إعلان مندوسا نتيجة انضمام أوروغواي وباراغواي وبوليفيا وإكوادور.

ويمكن اعتبار منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، الى حد كبير، رائدة في السعي العالمي صوب عالم أكثر أمنا، وهو رهن بالحظر الكامل لجميع أنواع أسلحة التدمير الشامل. إن معاهدة تلاتيلولكو لحظر الأسلحة النووية التي اقترب بدء نفاذها الكامل الآن، مثل حسن على هذا التفاني.

ويحدو الوفد البرازيلي الأمل في أن المجتمع الدولي، بروح الاعتزام المشترك، سيشرع على الحال في ضمان بدء نفاذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية بسرعة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة المكسيك التي ستتولى عرض مشروعي القرارين A/C.1/47/L.39 و L.41.

السيدة غونزاليز (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أود في البداية أن أعلق على مشروع القرار A/C.1/47/L.28 المعنون "تقرير مؤتمر نزع السلاح"، الذي عرضه ممثل بلجيكا منذ قليل. وسأعرض عليكم بعد ذلك مشروعي القرارين اللذين أشرتم إليهما يا سيادة الرئيس.

كما نعرف جميعا، بدأ مؤتمر نزع السلاح في عام ١٩٨١ بإعداد برنامج شامل لنزع السلاح في أعقاب إعلان الجمعية العامة الثمانينيات عقدا ثانيا لنزع السلاح. وقد نص الإعلان على وجوب إنجاز لجنة نزع السلاح لعملها بشأن إعداد برنامج شامل لنزع السلاح بغية اعتماده في موعد أقصاه الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المخصصة لنزع السلاح التي كان من المزمع عقدها في عام ١٩٨٢. وقد أدرجت مسألة إعداد برنامج شامل لنزع السلاح في جدول أعمال المؤتمر حتى عام ١٩٨٩، عندما بُحث هذا الموضوع في لجنة مخصصة.

وقد نصَّت الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة، في عام ١٩٧٨، أن يضم البرنامج الشامل لنزع السلاح:

"... جميع التدابير التي يعتقد أنها مستصوبة لضمان تحقيق غاية نزع السلاح العام الكامل في ظل مراقبة دولية فعالة في عالم يسوده السلم والأمن الدوليان، ويتعزز ويتوطد فيه النظام الاقتصادي الدولي الجديد". (دإ - ٢/١٠، الفقرة ١٠٩)

وقد قسم مؤتمر نزع السلاح البرنامج الى ستة فصول، هي: "المقدمة" و "الأهداف" و "المبادئ" و "الأولويات" و "تدابير نزع السلاح" و "الآلية والإجراءات". وباستثناء الفصل الخامس، حتى عام ١٩٨٩ تم إحراز تقدم كبير في إعداد هذا البرنامج. واعتُمدت بضعة أجزاء بتوافق الآراء. وفي مداولات اللجنة الأولى، ذكر مرارا أن المناخ الدولي الراهن مؤات جدا لتحقيق تقدم في مجال نزع السلاح ولا سيما نزع السلاح النووي. إن اتفاقات ومبادرات نزع السلاح المختلفة التي جرت خلال السنتين الماضيتين على المستويات الثنائية والمتعددة الأطراف وحتى على المستويات الأحادية يمكن الإمعان فيها بإطار عام يضم جميع التدابير المستصوبة بغية ضمان إجراء مفاوضات متعددة الأطراف منتظمة ومتفق عليها من الجميع.

إن وضع برنامج شامل لنزع السلاح تحت رعاية الأمم المتحدة من شأنه أن يعزز دور المنظمة في الأمن والسلم الدوليين. ووفد المكسيك مقتنع بأنه، من ضمن الجهود الحالية المبذولة لتحسين هيكل ووظيفة مؤتمر نزع السلاح ولجعله أكثر مرونة، يجب أن يكون أحد أهدافنا استغلال فترة التفاوض التي تدوم عشر سنوات. وينبغي أن نوجه نفوسنا صوب تعديل جميع النصوص المتفق عليها فعلا وحل جميع المسائل العالقة في ضوء الحقائق والتوقعات الجديدة.

إن مشروع القرار A/C.1/47/L.28، الذي عرضه سفير بلجيكا منذ برهة، ثمرة المفاوضات التي أجرتها طائفة عريضة من الوفود في الأسابيع الأخيرة لضمان عرض مشروع قرار واحد على اللجنة الأولى بشأن تقرير مؤتمر نزع السلاح. ويكرر وظيفة مؤتمر نزع السلاح بوصفه يشكل محفلا تفاوضيا وحيدا متعدد الأطراف لنزع السلاح، ويلاحظ بارتياح قرار مؤتمر نزع السلاح بالوفاء بدوره في ضوء الحالة الدولية المتغيرة بهدف ضمان إنجاز تقدم جوهري مبكر بشأن البنود ذات الأولوية في جدول الأعمال.

ولذلك لن يعود وفدي يصر على النظر بصورة منفصلة في مشروع القرار الذي قدمه والذي يتعلق بالبرنامج الشامل لنزع السلاح.

وأنتقل الآن إلى عرض مشروعي القرارين A/C.1/47/L.39 بشـــأن "الحملة العالمية لنزع السلاح" و L.41 بشأن "تجميد التسلح النووي".

إن الحاجة تدعو، نظرا لسرعة وشدة التغير الذي يحدث في العالم، إلى توافر معلومات متوازنة وموضوعية عن الإمكانية الواسعة للأمم المتحدة لإنشاء نظام أمن دولي قائم على احترام القانون الدولي والثقة المتبادلة والتعاون فيما بين الدول من أجل حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الكبرى التي تنزل بالبلدان جميعا.

لقد طرحت الجمعية العامة الحملة العالمية لنزع السلاح في ٧ حزيران/يونيه ١٩٨٢، بناء على اقتراح من المكسيك. ويتمثل هدف الحملة العالمية لنزع السلاح في نشر المعلومات على أوسع نطاق ممكن وإتاحة الفرصة لجميع قطاعات الجمهور للوصول إلى طائفة واسعة من المعلومات والآراء بشأن الحد من الأسلحة ونزع السلاح وبشأن الخطر الذي تنطوي عليه جميع جوانب سباق التسلح والحرب، وخاصة الحرب النووية. وقد ركزت الحملة منذ بدايتها على تنظيم المؤتمرات والاجتماعات الإقليمية، وتنفيذ برنامج منشورات واسع المدى، والاحتفال بأحداث من قبيل أسبوع نزع السلاح. وقد كفل ذلك النشاط إتاحة الفرصة للمسؤولين الحكوميين ووسائط الإعلام الجماهيري والمنظمات غير الحكومية وجماعات المعلمين ومؤسسات البحث الأكاديمي والمسؤولين المنتخبين والجمهور بوجه عام للاطلاع على عمل الأمم المتحدة في ميدان نزع السلاح ولفهمه وتأييده.

وبالنيابة عن وفود أفغانستان وإندونيسيا وأوكرانيا وإيران (جمهورية - الإسلامية) وبنغلاديش وبوليفيا وبيلاروس وسري لانكا والسويد والفلبين وفنزويلا وكوستاريكا وميانمار وباسم وفد المكسيك، يشرفني أن أتولى عرض مشروع القرار A/C.1/47/L.39، المعنون "الحملة العالمية لنزع السلاح".

إن نص مشروع القرار مماثل إلى حد كبير لنص القرار ٣٧/٤٦ ألف الذي اتخذ في العام الماضي، ولكنه يتضمن فقرة جديدة في المنطوق، هي الفقرة ٧، التي تثني على الأمين العام لدعم الجهود التي تبذلها

الجامعات والمؤسسات الأكاديمية الأخرى، والمنظمات غير الحكومية الناشطة في ميدان التثقيف، في سبيل زيادة إتاحة التثقيف في مجال نزع السلاح على النطاق العالمي، وتدعو إلى أن تواصل، دون تكبد تكاليف بالنسبة للميزانية العادية للأمم المتحدة، تقديم الدعم والتعاون إلى مؤسسات التثقيف والمنظمات غير الحكومية المشتركة في هذه الجهود.

ويدعو مشروع القرار، في الفقرة ٤ الجديدة من المنطوق، الجمعية العامة إلى أن تقرر أن تعرف الحملة العالمية لنزع السلاح من الآن فصاعدا باسم "برنامج الأمم المتحدة للمعلومات في مجال نزع السلاح"، وأن يعرف صندوق التبرعات الاستئماني للحملة العالمية لنزع السلاح باسم "صندوق التبرعات الاستئماني لبرنامج الأمم المتحدة للمعلومات في مجال نزع السلاح".

ويثق مقدمو مشروع القرار A/C.1/47/L.39 بأن التغيرات التي أدخلت هذا العام ستجعل جميع الدول تقدم دعما أكبر لبرنامج الأمم المتحدة للمعلومات في مجال نزع السلاح ولصندوق التبرعات الاستئماني الخاص به.

وأنتقل الآن إلى مشروع القرار A/C.1/47/L.41.

إن التغيرات التي حدثت على الحالة السياسية في العالم خلال السنوات الثلاث الماضية تتيح لنا الفرصة لأن نكون أكثر تحليا بالحزم والروح البناءة لدى صياغة مجتمع عالمي أعظم تحضرا. لقد أتاح المناخ الدولي الجديد تحقيق تقدم كبير في الحد من عدد بعض أنواع الأسلحة النووية الموجودة في ترسانات الدولتين العظميين عسكريا. كما أفضى هذا المناخ في آونة قريبة إلى عقد اتفاقية دولية بشأن الحظر الكامل للأسلحة الكيميائية. ولا شك في أن هذه التغييرات قد تشكل المراحل الأولى لعكس اتجاه سباق التسلح ولإنشاء نظام أمن دولي سلمي أكثر استقرارا يحكم العلاقات الدولية.

والمناقشات التي دارت في الدورات الأخيرة للجمعية العامة توضح أن جميع أعضاء الأمم المتحدة يشعرون بالارتياح لانتهاء الحرب الباردة والمواجهة بين الشرق والغرب، اللتين هددتا خلال ما يقرب من نصف قرن باندلاع حريق نووي. ولكن لم يقل شيئا يُذكر - أو لم يقل أي شيء على الإطلاق - بشأن سياسة الردع النووي التي ما زالت بعض الدول تتخذها مركزا لأمنها الوطني. ونحن نعتقد أنه ما دامت الدول النووية ترفض التخلي عن هذه المذاهب السخيفة، فإن الهدف المتمثل في إقامة عالم خال من

الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل سيظل هدفا يوتوبيا. كما ستظل العوائق تحدق، في الأجل القصير، بالجهود الرامية إلى توطيد نظام حقيقي لمنع الانتشار.

وليس بمقدور أحد أن ينكر أنه بالرغم من اعتماد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية منذ ما يقرب من ٢٥ عاما، وبالرغم من التخفيضات الكبيرة التي اتفقت الدولتان العظميان النوويتان على إجرائها في الترسانات النووية، فإن الدول الحائزة للأسلحة النووية تملك الآن نحو ثلاثة أمثال الأسلحة الذرية التي كانت تحوزها في ١٩٦٨، عندما جرى التوقيع على المعاهدة المذكورة.

ولذا ترى المكسيك أن من الحيوي التمسك بالأولويات التي حددتها الأمم المتحدة في ميدان نزع السلاح. ومن المهم بصفة خاصة في هذه المرحلة الانتقالية أن نتمسك بهدفنا المتمثل في الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، بغية تحقيق نزع عام وكامل للسلاح في ظل رقابة دولية فعالة. إن التحسن الذي حدث على الحالة الدولية يجب أن يعزز قيمة ذلك الهدف بدلا من أن ينتقص منها، خاصة في وقت يسوده الارتياح لانتهاء المواجهة بين القطبين.

ومن الضروري الآن أكثر من أي وقت مضى إنهاء استحداث أسلحة نووية جديدة، وتحسين الأسلحة القائمة، وإنتاج المزيد من الأسلحة النووية والمواد الانشطارية المستخدمة في تلك الأسلحة، إذا ما كنا نريد حقا تحقيق التقدم صوب اعتماد وسائل فعالة لمنع الانتشار الأفقي والرأسي للأسلحة النووية. وأود في هذا السياق أن أتولى - بالنيابة عن وفود اندونيسيا وبوليفيا وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وميانمار والهند وباسم وفد المكسيك - عرض مشروع القرار A/C.1/47/L.41 المعنون "تجميد التسلح النووي".

إن مشروع القرار مماثل إلى حد كبير لمشاريع القرارات المماثلة التي قدمت في السنوات الماضية. وقد أُدخلت بعض التغييرات على ديباجة المشروع، للإشارة إلى الاتفاقات التي توصلت إليها الدول النووية بشأن تخفيضات بعض أنواع الأسلحة النووية، وللترحيب بوقف تجارب الأسلحة النووية التي تتقيد بها حاليا الدول النووية المختلفة. ويقترح مشروع القرار، في المنطوق، أن تقوم الجمعية العامة مرة أخرى بحث الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية على التوصل إلى اتفاق بشأن التجميد الفوري للتسلح النووي، ينص، في جملة أمور، على الوقف الكلي المتزامن لأي إنتاج للأسلحة النووية، وعلى الوقف التام لإنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة.

ويرد في منطوق مشروع القرار أيضا مناشدة موجهة لجميع الدول الحائزة للأسلحة النووية بأن توافق، عن طريق إعلان مشترك، على تجميد شامل للتسلح النووي، أن يتضمن حظرا شاملا لتجارب الأسلحة النووية وناقلاتها، والوقف الكامل لصنع الأسلحة النووية وناقلاتها، وحظرا لأي وزع آخر للأسلحة النووية وناقلاتها، والوقف الكامل لإنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة، وأن يخضع ذلك الاتفاق لتدابير وإجراءات التحقق المناسبة والفعالة. ولئن كان تجميد الأسلحة النووية ليس هدفا في حد ذاته، فإن تدبيرا من هذا القبيل سيشكل خطوة فعالة لمنع التحسين النوعي للجيل الحالي من الأسلحة النووية، ولمنع صنع المزيد من هذه الأسلحة. إن مقدمي مشروع القرار A/C.1/47/L.41 لعلى ثقة بأنه سيحظى بتأييد واسع النطاق من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وأنه سيعتمد في اللجنة وفي الجمعية العامة.

وأود الآن أن أدلى ببعض الملاحظات الموجزة حول مشروع القرار A/C.1/47/L.18 بشأن "الوضوح في مجال التسلح". في ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١ اتخذت الجمعية العامة القرار ٣٦/٤٦ لام المعنون "الوضوح في مسألة التسلح". وبموجب ذلك القرار أنشئ سجل عالمي للأسلحة التقليدية، وأصبح يتعين على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تقدم إلى الأمين العام معلومات عن صادراتها من الأسلحة، فضلا عن بيانات عن مقتنياتها العسكرية ومشترياتها من الإنتاج الوطني وسياساتها ذات الصلة. وطلب نفس القرار - ٣٦/٤٦ لام - إلى الأمين العام أن يعد، بمساعدة فريق من الخبراء التقنيين الحكوميين، الإجراءات التقنية، وأن يجري أي تعديلات لمرفق ذلك القرار تكون ضرورية لتشغيل السجل بفعالية، وأن يعد كذلك تقريرا عن وسائل توسيع نطاق السجل في وقت مبكر بإضافة فئات أخرى من المعدات وإدراج بيانات عن المقتنيات العسكرية والمشتريات من الإنتاج الوطني.

وقد عقد فريق الخبراء ثلاث دورات في النصف الأول من عام ١٩٩٢، واستطاع أن ينجز الولاية المنوطة بالأمين العام، باعتماده بالإجماع التقرير المطلوب، الذي يرد في الوثيقة A/47/342.

ولئن كان الخبير المكسيكي قد انضم إلى الخبراء الآخرين في اعتماد ذلك التقرير، فإننا نرى أنه لا بد من توفر معلومات كافية لضمان جعل معلومات السجل في هذه المرحلة ذات تفاصيل أوفى بحيث تصبح هذه العملية أداة حقيقية لبناء الثقة والوضوح. وقد تبين تعذر تحقيق ذلك الهدف أمام المعارضة التي

أبداها بعض الخبراء من البلدان المنتجة للأسلحة، الذين رأوا أن تقديم معلومات مفصلة سيعرض الأمن القومي في دولهم للخطر. ولم يتسن كذلك إدخال تعديلات كافية على مرفق القرار، حتى بالرغم من أن الفقرة ٨ من منطوق ذلك القرار تنص بوضوح على جواز إجراء أي تعديلات تكون ضرورية لضمان تشغيل السجل بفعالية. ومرة أخرى لم يستطع فريق الخبراء إنجاز مهمته على النحو الواجب في مواجهة رفض بعض الخبراء، الذين رأوا أن أي تغييرات كبيرة في المرفق ستعني ضمنا توسيع نطاق السجل، وأن هذه المسألة يجب أن يبحثها فريق الخبراء الذي سيشكّل في عام ١٩٩٤.

وأخيرا، لا بد من القول بأنه يؤسفنا أن ثمة مسألة أساسية تتعلق بوسائل توسيع نطاق السجل في وقت مبكر كان يجب أن تظهر في تقرير فريق الخبراء، كمجرد بيان بالاحتمالات الممكنة وكقائمة بالمسائل التي أثيرت في الدورات الثلاث التي عقدها الفريق، دون تقديم أي استنتاج يمكن أن يستخدم كأساس لعمل فريق الخبراء الذي سينشأ في عام ١٩٩٤.

ونعتقد أنه من الضروري أن نضاعف جهودنا كيما نضمن أن يكون باستطاعتنا في المستقبل القريب أن نوسع نطاق السجل العالمي للأسلحة التقليدية حتى يصبح أداة حقيقية لبناء الثقة وتحقيق الأمن فيما بين الدول، وخطوة كبيرة إلى الأمام للنهوض بالوضوح في المسائل العسكرية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): قبل رفع الجلسة، أود أن أحيط اللجنة علما بأن عددا من الوفود طلب تمديد الموعد النهائي لتقديم مشاريع القرارات في إطار بندي جدول الأعمال المتعلقين بالأمن الدولي، وهما البندان ٦٧ و ٦٩، إلى الساعة السادسة من مساء يوم الخميس ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢. وما لم أسمع أي اعتراض سأعتبر أن هذا الاقتراح يلقى القبول من اللجنة.

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أحث الوفود التي ترغب في عرض مشاريع قرارات في إطار هذين البندين من بنود جدول الأعمال على أن تتقدم بها إلى أمانة اللجنة بأسرع ما يمكن.

أعطي الكلمة الآن لأمين اللجنة.

السيد خيرادي (أمين اللجنة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبلغ اللجنة أن البلدان التالية أصبحت مشتركة في تقديم مشاريع القرارات المبينة قرين كل منها:

مشروع القرار A/C.1/47/L.1/Rev.2 بوروندي؛

مشروع القرار A/C.1/47/L.5 اليابان؛

مشروع القرار A/C.1/47/L.12 اليابان؛

مشروع القرار A/C.1/47/L.15 اكوادور وأوروغواي وإيطاليا وبوليفيا وفنزويلا وفنلندا؛

مشروع القرار A/C.1/47/L.18 ليسوتو؛

مشروع القرار A/C.1/47/L.22 إثيوبيا وبوروندي؛

مشروع القرار A/C.1/47/L.24 إثيوبيا ودومينيكا وكازاخستان؛

مشروع القرار A/C.1/47/L.25 بوروندي؛

مشروع القرار A/C.1/47/L.34 الدانمرك؛

مشروع القرار A/C.1/47/L.35 بوروندي؛

مشروع القرار A/C.1/47/L.37 هولندا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ستعقد اللجنة جلستها المقبلة في الساعة العاشرة من صباح غد. وستكون هذه جلسة خاصة مكرسة للنظر في تقرير الأمين العام "الأبعاد الجديدة لتنظيم الأسلحة ونزع السلاح في فترة ما بعد الحرب الباردة".

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠